S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3281
22 September 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثمانين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الساعة ١٦/٤٥

الرئيس:	السيد تايلهاردات	(فنزويلا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	اسبانيا	السيد بيداويه
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد دي أراوجو كاسترو
	جيبوتي	السيد علهاي
	الرأس الأخضر	السيد جيسس
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	فرنسا	السيد مريميه
	المغرب	السيد السنوسي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيوزيلندا	السيد مكينون
	هنغاريا	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هيكس
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٥٠

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

تقرير الأمين العام عن ليبريا (S/26422 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل ليبريا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بل (ليبريا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقريرا الأمين العام عن ليبريا، في الوثيقتين S/26422 و S/26422/Add.1.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/26477، التي تتضمن نص مشروع قرار جرى إعداده في سياق مشاورات المجلس السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى التنقيحات التالية التي ستدخل على مشروع القرار بصيغته المؤقتة الوارد في الوثيقة S/26477: في الفقرة الأخيرة من الديباجة والفقرة ١٠ من المنطوق، يستعاض عن لفظة "عامة" بلفظة "تشريعية"؛ وفي الفقرة ٨ من المنطوق، ينبغي الاستعاضة عن لفظة "بالاقتران" بلفظة "بالتزامن".

المتكلم الأول ممثل ليبريا، وأعطيه الكلمة.

السيد بل (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد ليبريا يهنئكم بحرارة، سيدي، على تقلدكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وعلى الطريقة الفعالة التي تضطلعون بها بواجباتكم. ويجدر بي أيضا أن أعبر عن تقدير وفدي للسفيرة مادلين ألبرايت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادتها وعلى توجيهها الماهر لأعمال مجلس الأمن أثناء شهر آب/أغسطس.

يقابل وفدي بالترحيب وبالتقدير العميق التقرير الشامل للأمين العام (S/26422 و Add.1) الصادر في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بشأن الحالة في ليبريا، المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ٨٥٦ (١٩٩٣) حول الانشاء المقترح لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. ويدلل تقرير الأمين العام على التزامه المستمر بالتسوية السلمية للصراع الليبري، ويبرز كذلك رغبته في تنفيذ المبادئ المكرسة في تقريره "خطة للسلام".

منذ توقيع أطراف الصراع الليبري لاتفاق كوتونو في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، لم يحدث أي انتهاك يذكر لشروط ذلك الاتفاق. ومعظم العناصر السياسية للاتفاق، بما في ذلك انتقاء مجلس الدولة الانتقالي المؤلف من خمسة أعضاء، تم تنفيذها، والليبريون متفائلون بأن السلم أصبح أخيرا في المتناول. ولكن الغياب النسبي للصراع في البلد ينبغي ألا يخلط بينه وبين عدم الرجوع عن عملية السلام. بل على النقيض من ذلك، الحالة في ليبريا لم تحسم بعد. والعناصر العسكرية الحاسمة لاتفاق كوتونو، التي تتناول تجميع المتحاربين ونزع سلاحهم وتسريحهم، لم تنفذ بعد.

ومادام المتحاربون مسلحين فستظل الحالة في البلد لا يمكن التنبؤ بها. ولهذا يرحب وفدي باقتراح الأمين العام بأن يجري الاضطلاع بعملية نزع السلاح في أقرب وقت ممكن. وهذا سيسمح باقامة الحكومة المؤقتة، التي ستنصب حسب اتفاق كوتونو بالتزامن مع بدء عملية نزع السلاح. وإن وزع بعض أعضاء الفريق المتقدم من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا عملا بالقرار ٨٥٦ (١٩٩٣) كان تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة. ولذا فإنه من الأهمية بمكان وزع بقية أعضاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في أسرع وقت ممكن.

إن نزع سلاح المتحاربين سيعزز أيما تعزيز بوزع قوات اضافية لزيادة فريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره، فإن تمويل القوات الاضافية سيعتمد، ضمن جملة أمور، على التبرعات المقدمة الى الصندوق الاستئماني من الدول الأعضاء. ويود وفدي أن يردد الطلب الذي تقدم به الأمين العام بالفعل الى الدول الأعضاء بتقديم التبرعات السخية الى الصندوق الاستئماني. فهذه التبرعات لا غنى عنها لتنفيذ عمليات الإعادة الى الوطن وإعادة التأهيل والتسريح والانتخابات ضمن الإطار الزمني المحدد لاجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في موعد أقصاه آذار/مارس ١٩٩٤.

لقد عانى شعب ليبريا طوال أكثر من ثلاثة أعوام ونصف من الصراع الأهلي. وعن طريق جهود الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، وبدعم من منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة، ينخرط الليبريون الآن في عملية ستؤدي الى المصالحة الوطنية وإعادة التعمير وإقامة حكومة في البلد منتخبة على النحو الواجب.

يحدد تقرير الأمين العام الدعم المطلوب من المجتمع الدولي: التبرعات للصندوق الاستئماني والتوفير المستمر للمساعدة الانسانية التي ستكمل جهود الشعب الليبري العازمة على تحقيق حل سلمي للصراع الليبي.

وبينما نسلم بأن التغير السلمي في ليبريا سيعتمد في نهاية المطاف على الليبريين أنفسهم، فإن وفدي يناشد أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي لتوفير المساعدة والدعم المطلوبين والحيويين الى أبعد حد اذا كان للحل السلمي للصراع أن يتحقق بصورة تامة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل تقدير حكومتي للبلدان التي استجابت بالفعل لنداء الأمين العام. ويصادق وفدي مصادقة قلبية على تقرير الأمين العام وعلى مشروع القرار المعروض على المجلس حاليا. وباعتماد مشروع القرار هذا، يكون المجلس قد تصرف وفقا لولايته بموجب الفصل الثامن

من ميثاق الأمم المتحدة. وبالاضافة الى ذلك، بتأييد المجلس لمشروع القرار سيكون قد اتخذ خطوة جسورة في الاضطلاع بعمليات صيانة السلم وصنع السلام ورصد السلام في تناسق مع المنظمات دون الاقليمية التي شرعت بالعملية.

وبممارسة المجلس لأفضل جهوده من أجل كفالة نجاح بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، يمكنه أن يقدم مثالا على التعاون المستقبلي بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الاقليمية الأخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل ليبريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه، بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا. إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الأمر كذلك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

قبل أن أطرح مشروع القرار للتصويت، سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب مرة أخرى عن تقديره للأمين العام على تقريره المواتي الغني بالمعلومات عن الحالة في ليبريا.

ويبدو أن بعثة التخطيط، التي أرسلت في الشهر الماضي لجمع المعلومات قبل الإنشاء المقترح لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، قد أكملت مهمتها. وعلى أساس نتائج هذه الزيارة الأولية، هناك بيانات كافية لإرساء الأساس لهيكل بعثة المراقبين.

وتشكل هذه البعثة سابقة هامة للأمم المتحدة، هي تشكيل بعثة لصنع السلم على نمط بعثة أخرى قائمة فعلا بواسطة منظمة أخرى. وبالتالي تكون قضايا التنسيق والقيادة والمسؤوليات قضايا هامة تتطلب التقييم والمراقبة الدقيقين. ويحتاج الدور المستقل الذي تتولاه الأمم المتحدة في مجال الدعم الى ضمانات، وبخاصة في الأماكن التي قد تستأنف فيها الأعمال العدائية ويصبح من المتطلب اتخاذ اجراءات صنع السلم ضد أحد الأطراف. ويجب علينا أن نتأكد أيضا من وجود التدابير المناسبة لحماية موظفي الأمم المتحدة والسماح لهم بممارسة مهامهم دون عوائق.

ويبدو أن الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، الذي أنجز مهمة رائعة حتى الآن لحل هذه الأزمة، مصمم على رغبته في حل هذا الصراع واقامة حكومة تمثيلية منتخبة. لذلك يبدو أن وزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حاسم بالنسبة للعملية كلها التي تتقدم بسرعة كبيرة. ولهذا فإننا نثني على السرعة التي نظمت بها البعثة وتمارس بها عملها. ونأمل أن يدلل ذلك لليبريين على التزامنا بعملية السلم والعودة الى الحالة العادية. وعند ذلك سنكون في وضع يمكننا من تشجيع مجلس الدولة الجديد المكون من خمسة أعضاء على اتخاذ الخطوات الضرورية لاستكمال عملية نزع السلاح وتسريح الجيش وتنظيم لجنة الانتخابات الهامة.

ولئن كنا نركز على التسوية السياسية، فإنه يسعدنا أن نلاحظ أن المحنة التي يتعرض لها اللاجئون والمشردون الكثيرون في ليبريا لا يجري اغفالها، كما لا يجري إغفال الحاجة الى المساعدة الانسانية. والاستجابة لهذه الأمور تجوز على قدر كبير من التأييد الفوري من جانب عامة الشعب وتيسر الانتقال الى المرحلة الجديدة من الحياة في ليبريا. فقد عانى المواطن الليبيري العادي معاناة شديدة في هذا الصراع وهو يحتاج الى أقصى اهتمامنا.

ووزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا عامل أساسي في التوزيع العادل للمعونة الانسانية. ونحن نؤيد الخطوات التي اتخذها الأمين العام لإنشاء صندوق ائتماني يغطي أنشطة وعمليات حيوية واسعة النطاق، ودعوته للدول الأعضاء للتبرع تتفق والجداول الزمنية الموضوعة لإنجاز مختلف المهام.

إن الأمم المتحدة أكثر حكمة الآن وتعي الخطوات التي يجب اتخاذها لشق الطريق الى السلم والتسوية. فالصعوبات والشكوك موجودة دائما، ولكن يبدو أن الأمم المتحدة قيمت الحالة في ليبريا بشيء من الحرص ويبدو أن فرص التسوية مشجعة للغاية، بناء على الاجراءات التي اتخذها المقاتلون في ليبريا وكوتونو حتى الآن.

لذلك يؤيد وفد بلدي مشروع القرار المعروض علينا والذي ينشئ بعثة مراقبين للأمم المتحدة في ليبريا لفترة سبعة أشهر تحت توجيه الأمين العام عن طريق ممثله الخاص.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/26477، بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، اسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. بذلك يكون مشروع القرار، بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا، قد اعتمد بالاجماع بوصفه القرار ٨٦٦ (١٩٩٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد هيكس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعلم المجلس أن الولايات المتحدة لها صلات تاريخية طويلة بليبريا وقد راقبت التطورات هناك عن كثب. لذلك يسعدنا أن نشارك في الأعمال التي يقوم بها المجتمع الدولي تأييدا للاتفاق الذي توصلت اليه الأطراف في كوتونو

على طرح أسلحتها جانبا والتحرك معا صوب حل سلمي للصراع المفجع هناك الذي جلب معاناة شديدة على تلك الأمة في السنوات الأخيرة.

ومن شأن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن الآن أن يساعد على تهيئة المناخ اللازم لبناء الثقة بنجاح، وهذا أمر جوهري للتنفيذ الناجح لاتفاق السلام.

وسيكون دور فريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا دورا حيويا. ونحن نثق في أن التنسيق الكافي والمناسب بين جميع مستويات قيادة فريق المراقبين وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا سيمكن الفريقين من العمل بالأسلوب التكميلي الذي تنبأ به المجلس وأطراف الاتفاق. والسابقة الموجودة هنا، بسير عملية للأمم المتحدة جنبا الى جنب مع عملية لمجموعة اقليمية، قد يكون لها صداها في مناطق الصراع الأخرى التي قد تتسنى معالجتها بأسلوب مماثل إذا رأى العالم أن هذا الأسلوب قد نجح في ليبريا.

أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد للدول الشجاعة التي تساهم بقواتها وتقف على أهبة الاستعداد لمساعدة ليبريا على التغلب على أزمتها، ان حكومة الولايات المتحدة مستعدة لمساعدتها في جهودها.

وأخيرا، أود أن أؤكد أهمية التحرك بسرعة لبدء عملية اقامة المعسكرات وتسريح القوات، مما سيمكن مجلس الدولة من البدء في عمله.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد صوت وفد بلدي لصالح هذا القرار برضى بالغ، فهو قرار يشهد على تصميم المجتمع الدولي على تنفيذ اتفاق للسلم في دولة حطمها القتال، وينشئ قوة للأمم المتحدة تكلف، وفقا للفصل الثامن من الميثاق، بالعمل في تعاون وثيق مع المنظمة الإقليمية.

وهذه تجربة من التجارب الأولى لعمليات حفظ السلام المشتركة يمكن أن تستخدم كسابقة إذا نجحت. وبالتالي، فسنكون متيقظين تماما لسير هذه العملية. وستقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بدورها بالكامل بالنسبة لاتفاق كوتونو ومراقبة تنفيذه والتحقق منه، بينما تقع المسؤولية الأساسية عن التنفيذ الفعلي لأحكام الاتفاق على عاتق فريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا.

ونحن نتوقع من البلدان الافريقية، والدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية بصفة خاصة، أن تساهم في أقرب وقت ممكن في دعم هذا الفريق. وتدعو فرنسا الأطراف الليبرية أيضا الى أن تنفذ التزاماتها بحسن نية، وأن تتخلى عن أعمال العنف نهائيا، وأن تستعد، بروح المصالحة الوطنية الحقة،

لاجراء الانتخابات في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٤، وهي الانتخابات التي ستضع هذا البلد على طريق السلم والاستقرار والديمقراطية.

وتحقيقا لهذا الهدف، تدعو فرنسا الأطراف الى البدء فورا في عملية بناء المعسكرات ونزع السلاح وتسريح القوات. وأود أن أكرر الأهمية البالغة التي نعلقها على توفير المساعدة للسكان المدنيين المحتاجين، وأناشد جميع المشتركين تيسير توصيل هذه المساعدات.

وأخيرا، أود أن أعرب عن الأمل في أن يلقى تنفيذ عملية لحفظ السلام في رواندا نفس هذه الدرجة من الاهتمام من المجلس.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن القرار الذي اعتمدناه توا خطوة أخرى هامة على طريق تنفيذ أحكام الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا المعقود في كوتونو في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ حيث عملت فيه بجد الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا والأمم المتحدة وممثلها الخاص الذي يستحق عمله منا الثناء.

إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا بموجب هذا القرار يقرب من آفاق تحقيق سلم دائم في ليبريا وإنهاء صراع كان ذا تكاليف مروعة. ولاقى تقريبا ٠٠٠ ١٥٠ شخص حتفهم، وشرد مئات الآلاف، وترك الصراع أثرا أكبر في زعزعة استقرار بلدان المنطقة دون الإقليمية ككل، وخصوصا سيراليون. وفي هذا السياق، نرحب كثيرا بإقرار المجلس في هذا القرار أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بمهمة الرصد على حدود ليبريا مع جيرانها، ولا سيما مع سيراليون.

وستكون بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا أول مثال على مهمة حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة بالتعاون مع بعثة أنشئت فعلا من جانب منظمة إقليمية. وهذا شهادة على التعاون الفعال والمبدع والسار بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا.

وستعمل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا إلى جانب قوة حفظ السلام لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا. وسيكون لكل منهما دوره المستقل وإن كان يكمل أحدهما الآخر. إن التنسيق الوثيق والتعاون الكامل بين الهيئتين سيكون فعالا في إنجاح المشروع. ولذلك فإننا نرحب بحقيقة أن القرار يعبر على نحو تفصيلي عن كيفية توافق ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا مع ولاية فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا. إن نية الأمين العام إبرام اتفاق رسمي مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية يحدد أدوار ومسؤوليات الاثنين لهو أمر ضروري للغاية. ونأمل أن يتم إبرام الاتفاق في أقرب وقت ممكن وهذا سيسبق الوزع المبكر لبعثة المراقبة.

وترى حكومة بلادي أن من الأهمية بمكان بالنسبة لفعالية عمل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة وسلامة موظفيها استمرار التعاون الذي التزمت به الأطراف في اتفاق كوتونو. وينبغي استمرار التقيد الصارم بوقف إطلاق النار الحالي. ومن المستحيل أن نشدد كثيرا على ضرورة أن تنتهز أطراف النزاع فرصة السلم هذه. لقد ضاعت فرص عديدة في الماضي.

ويرحب القرار أيضا بإنشاء الأمين العام لصندوق استئماني للمساعدة في مهمة تعزيز فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا بالإضافة إلى الوفاء بالأهداف الأخرى الهامة. إننا نحث الدول الأعضاء على أن تنظر نظرة إيجابية بالنسبة لدعم الصندوق الاستئماني. ومن جانبنا فإننا ندرس أفضل السبل التي يمكن أن نساعد بها قضية السلم في ليبريا، وفي الوقت نفسه، فإننا سنواصل تقديم الإغاثة الإنسانية للذين يرزحون تحت وطأة المعاناة. لقد قمنا بإيداع مبلغ ٨,٥ مليون جنيه منذ ١٩٩٠ لانفاقه.

في الختام، إن القرار يحث على نحو ملائم بعدم السماح بتفويت الجدول الزمني الذي وضع في اتفاق كوتونو، والذي يشير إلى إجراء الانتخابات في ١٩٩٤. وبطبيعة الحال، ينبغي ألا نقلل من أهمية مشاكل الالتزام بهذا الجدول. ولكن إذا أظهر الجميع المرونة والتعاون وحسن النية فإن ذلك يمكن تحقيقه، وكلما أسرع في إجراء هذه الانتخابات في ظل ظروف حرة ونزيهة، استطاع شعب ليبريا أن يبدأ بسرعة حياة جديدة، حياة جديدة يعمها السلام.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يلاحظ وفد بلادي بارتياح أنه تم منذ توقيع اتفاق السلم في كوتونو إحراز تقدم على طريق استعادة السلم في ليبريا. فقد تم تشكيل مجلس الدولة الذي تمثل الأطراف الثلاثة في النزاع الليبري فيه، وتم وزع فريق متقدم تابع للأمم المتحدة. والآن حان الوقت للقيام بعملية سلم جديدة، وهي بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا لكي تعمل على تسهيل تنفيذ اتفاق السلم.

إن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا فريدة بمعنى أنها ستكون أول بعثة تضطلع بها الأمم المتحدة بالتعاون مع قوة قائمة بحفظ السلام سبق وأنشأتها منظمة إقليمية هي الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا. وستكون في غاية الأهمية من أجل ضمان تنسيق وثيق بين بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا وستحدد على نحو واضح أدوار ومسؤوليات كل هيئة في تنفيذ اتفاق السلم.

وتلاحظ اليابان أن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا سيتحمل بموجب اتفاق السلم المسؤولية الأولى عن ضمان تنفيذ أحكام الاتفاق، بينما تقوم بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا بمراقبة الإجراءات وذلك للتحقق من التطبيق النزيه.

وأوافق الأمين العام على رأيه بأن التنفيذ الناجح لاتفاق السلم سيكون عرضة للخطر إذا لم يتم وزع قوات إضافية أو إذا جرى قبل الأوان سحب بعض قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا. وبالتالي فإننا نرحب بخطة فريق المراقبين العسكريين الرامية إلى زيادة عدد قواتها بـ ٤ ٠٠٠ جندي ونشجع الدول الافريقية على تقديم قوات إضافية.

وأشدد على أن عملية السلم ينبغي أن تسير وفقا للجدول الزمني الذي وضع في اتفاق السلم، أي، ينبغي إجراء الانتخابات في شباط/فبراير أو آذار/مارس ١٩٩٤. وبما أن العملية تأخرت فعلا عن جدولها، فإننا نحث جميع الأطراف في ليبريا على أن تدلل على إرادتها السياسية القوية بتنفيذ الاتفاق دون تلكؤ. ومن الأهمية بمكان أن يتحرك فريق المراقبين بسرعة للبدء بعملية نزع السلاح حتى ولو كان ذلك قبل البدء بالوزع الكامل للقوات الموسعة لفريق المراقبين العسكريين وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا.

في الختام، أعتقد أنه ينبغي التأكيد على أن بقاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا، وفي الواقع بقاء جميع عمليات حفظ السلام في المستقبل، يعتمد على الحفاظ على سلامة موظفي الأمم المتحدة المعنيين. وترحب اليابان بالتزام فريق المراقبين العسكريين ضمان سلامة مراقبي بعثة الأمم المتحدة للمراقبة، وتحث جميع الأطراف على اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل تعزيز سلامة وأمن موظفي بعثة الأمم المتحدة للمراقبة وجميع المشاركين في الأنشطة الإنسانية.

السيد دي أراوجو كاسترو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لقرار هام هذا الذي اعتمده المجلس لتوه. إن اتفاق كوتونو، الذي وقعته في تموز/يوليه الأطراف الليبرية، بعث آمالا جديدة ووطيدة للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في ليبريا، وهي أزمة تسببت بخسائر فادحة وأنزلت معاناة قاسية بشعب ذلك البلد الافريقي الواقع في منطقة جنوب الأطلسي.

هناك فرصة لتحقيق السلم في ليبريا ينبغي ألا تضيع. فبهذه القرارات التي اتخذها مجلس الأمن اليـــوم والمتمثلة باعتماد القرار ٨٦٦ (١٩٩٣) تظهر الأمم المتحدة أنها على وعي تام بضرورة ضمان خاتمة ناجحة للعملية وأنها على استعداد لتقديم إسهامها الهام في الجهود التي بذلتها من قبل البلدان الافريقية المجاورة لليبريا.

إننا نؤيد التوصيات التي تقدم بها الأمين العام من أجل إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا، كما نص عليها القرار ٨٦٦ (١٩٩٣).

فمن خلال المساعدة في رصد الامتثال لاتفاق كوتونو، ستشكل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة استكمالا حاسما للأنشطة التي سيضطلع بها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا. إن الولايتين المحددتين للعمليتين صممتا على نحو واضح من أجل تعزيز الهدف نفسه: استعادة السلم والأمن والاستقرار في ليبريا.

هذه حالة يجري فيها إعداد طرائق جديدة للتعاون الوثيق في الميدان بين الأمم المتحدة والمنظمة الإقليمية. ونعتقد أن هذا التعاون الذي يتسم بتحديد الأدوار على نحو واضح لكل منظمة، وطبقا لقوانين وإجراءات كل منهما، لهو تطور يبعث على التشجيع الكبير.

إن أهمية المهام الموكولة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة بارزة بشكل واضح جدا. فرصد وقف إطلاق النار والجوانب الأخرى من اتفاق السلم، وخصوصا حظر الأسلحة، وتجميع القوات ونزع أسلحتها وتسريحها، فضلا عن مراقبة عملية الانتخابات، والأنشطة الأخرى، ستشكل دونما شك إسهاما قيما في الجهود التي يبذلها الشعب الليبري لتحقيق المصالحة الوطنية وإرساء أساس جديد تقوم عليه عملية البدء بالتنمية الوطنية. وهذا ينبغي أن يتضمن - ونود أن نشدد على هذه النقطة الاحترام الكامل لسلامة جميع موظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين في مجال الإغاثة.

أود أن أعرب عن امتناننا وتأييدنا للعمل الذي اضطلع به الأمين العام وممثله الخاص لليبريا، السيد ترينور غوردون - سومرز. إن جهودهما، الى جانب رصد مجلس الأمن الدقيق للحالة، سيكون لها دائما دور حاسم في كفالة النجاح لعملية السلم بغية إجراء انتخابات ديمقراطية في آذار/مارس ١٩٩٤. ويحدونا الأمل أن تفتح هذه الانتخابات الطريق أمام عهد جديد من السلم والتنمية للشعب الليبري.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن اتفاق السلم الموقع في كوتونو أنعش أملا جديدا في إنهاء الحرب الأهلية وإعادة السلم والأمن الى نصابهما في ليبيريا وكذلك في منطقة غربي افريقيا دون الاقليمية. كان ذلك نتيجة للجهود المتضافرة التي بذلتها الأطراف الليبرية والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة. ولهذا نود أن نعرب عن ترحيبنا وتقديرنا.

يسرنا أن نلاحظ أن مختلف الأطراف الليبرية بدأت في تنفيذ اتفاق السلم الموقع في كوتونو، وأن الحكومة المؤقتة الوطنية الليبرية واللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار والمؤلفة من ممثلي الأطراف الليبرية الثلاثة وفريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا والأمم المتحدة قد تم إنشاؤهما، وأن بعض أعضاء فريق الأمم المتحدة المتقدم للمراقبين العسكريين في ليبريا قد وصلوا الى مونروفيا. وما من شك في أن هذا سيدفع بعملية السلام في ليبريا الى الأمام.

ويحدونا الأمل أن تتعاون الأطراف المتصارعة في ليبريا بالكامل مع الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، وأن تعتمد التدابير العملية والفعالة، وأن تنفذ بحماس اتفاق السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، حتى تسهم في التوصل في وقت مبكر الى المصالحة الوطنية والسلم الوطني. ومن ثم، يؤيد الوفد الصيني توصيات الأمين العام بوزع بعثة مراقبين للأمم المتحدة في ليبريا، وقد صوت مؤيدا القرار الذي اتخذ منذ لحظات.

السيد مكينون (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذا القرار يرسي سابقة هامة في مجال تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الاقليمية. ونحن نشيد بعمل الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا وبمنظمة الوحدة الافريقية. لقد اضطلعت بلدان المنطقة بدور هام ومسؤول في عملية السلم. وإننا نتطلع الى إسهام دول افريقية أخرى، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، في إحلال السلم الدائم في ليبريا.

ويسر نيوزيلندا أيما سرور أن القرار ينصح بوضوح ودقة عن الدور الذي ستؤديه بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. ويرحب وفدي، على وجه الخصوص، بأن مسائل الولاية والقيادة والمراقبة محددة بوضوح في القرار.

كما أن وفدي في غاية السرور لأن مسألة سلامة موظفي الأمم المتحدة تحتل مكانا بارزا في القرار.

ونرحب بحرارة بقرار الأطراف الليبرية بإنشاء حكومة مؤقتة. ونحث على إنشاء آليات في أقرب وقت ممكن، تمكن من تحقيق المصالحة السياسية وإجراء انتخابات مبكرة.

ونؤكد على أهمية أحكام اتفاق كوتونو المتصلة بنزع أسلحة القوات وتسريحها. فقد أثبت لنا التاريخ الحديث في أماكن أخرى أن عدم الوفاء بالتزامات نزع الأسلحة والتسريح يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة. وسيتولى مجلس الأمن متابعة هذا الجانب بانتباه شديد.

كما أننا نعي تماما الأعباء التي خلفتها الحرب في ليبريا لجيرانها. ويسعدنا أن القرار يأخذ هذا الجانب في الحسبان.

أخيرا، يرحب وفدي ترحيبا حارا باستئناف إيصال المساعدة الانسانية الى جميع أنحاء البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥